



Distr.
GENERAL

A/40/239
8 May 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون
الهند ٩٢ (أ) من القائمة الأوليّة *

تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني
من عقد الأمم المتحدة للمرأة

الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة
في المناطق الريفية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - في الدورة السابعة والثلاثين رجحت الجمعية العامة، في جطة أمور، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة مركز المرأة، واللجان الإقليمية وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن تركز اهتمامها أكبر لمشاكل النهوض بمركز المرأة الريفية؛ كما رجحت من الأمين العام أن ينظر في عقد حلقة دراسية إقليمية عن الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، مع التركيز بصفة خاصة على مشاكل البلدان النامية، وذلك في إطار برنامج العمل للنصف الثاني لعقد الأمم المتحدة للمرأة، وبوصف ذلك أمراً ذا أولوية.
- ٢ - وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٣، توصية لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة، والتنمية، والسلام، الداعية إلى إدراج تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية الإقليمية في وثائق الخلفية المقدمة إلى المؤتمر العالمي.

. A/40/50/Rev.1

*

.../...

85-13349

٣ - وفي القرار ١٢٦/٣٩ ، رجت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، من الأمين العام أن يقوم بتجميع الملاحظات والتعليقات التي تبدي في المؤتمر العالمي بشأن تقرير الحلقة الدراسية ، وأن يقدمها الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين مع تقرير الحلقة الدراسية .

٤ - واستجابة لهذا الطلب ، وكما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ١٢٦/٣٩ ، يحيل الأمين العام طيه تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية عن الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ، التي عقدت في فيينا ، في الفترة من ١٧ الى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وستصدر كإضافة لهذه المذكرة ، الملاحظات والتعليقات التي تبدي في المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم ، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

مرفق

تقرير الحلقة الدراسية الاقليمية بشأن
الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة
المرأة في المناطق الريفية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١ - ٣	أولا - مقدمة
٤	٤	ثانيا - التوصيات
٩	٥ - ١٠	ثالثا - تنظيم الحلقة الدراسية
١٠	١١ - ١٢	رابعا - اهداف الحلقة الدراسية
١١	١٣ - ٢٤	خامسا - القضايا العالمية
١٥	٢٥ - ٣٨	سادسا - طرق تحسين انتاجية المرأة في المناطق الريفية
١٨	٣٩ - ٥٩	سابعا - طرق تحسين مستوى معيشة المرأة
٢٢	٦٠ - ٧٠	ثامنا - طرق تحسين مشاركة المرأة في المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في المناطق الريفية

أولا - مقدمة

- ١ - عقدت الحلقة الدراسية الاقليمية المعنية بالخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ، في فيينا في الفترة من ١٧ الى ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ . وقد عقدت الحلقة الدراسية عملا بقرار الجمعية العامة ٥٩/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي رجا من الامين العام أن يعقد حلقة دراسية اقليمية عن حالة المرأة في المناطق الريفية مع التركيز بصفة خاصة على مشاكل البلدان النامية .
- ٢ - وعلاوة على ذلك ، أوصت لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية والسلام ، في دورتها الاولى ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج تقرير الحلقة الدراسية في وثائق الخلفية التي ستقدم الى المؤتمر العالمي (انظر A/CONF.116/PC.9 و Corr.1) .
- ٣ - وحضر الحلقة الدراسية ممثلون لمنظومة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ومراقبون من دول أعضاء ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ، كما حضرها ١٥ خبيرا من جميع مناطق العالم (انظر التذييل الاول) .

ثانيا - التوصيات

- ٤ - أعدت الحلقة الدراسية مقترحات للعمل في ثلاث مختلفة كما يلي :

السياسات العالمية

- (١) ينبغي ادراك ان تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية يعتمد على تحقيق المساواة ، والتنمية ، والاستقرار والسلام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- (٢) نظرا الى أزمة الاغذية التي تواجه بعض البلدان النامية في الوقت الراهن ، ينبغي توزيع الموارد على نحو أكثر انصافا بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين الصناعة والزراعة .
- (٣) ينبغي التسليم بمساهمة المرأة في الانتاج الزراعي وغيره من صور الانتاج في المناطق الريفية ، وتشجيعه والمكانة عليه ، ويقتضي هذا ما يلي :

- (أ) تحسين البحوث ، وجمع المعلومات المتعلقة بالمساهمة الاقتصادية للمرأة في الانتاجية وفي الأمن الغذائي على مستوى الاسرة المعيشية ، وبالترايط بين زيادة الانتاجية والتنمية الوطنية ؛
- (ب) ايهلاء اهتمام أكبر لاحتياجات المرأة الريفية في تخطيط الاقتصاد الكلي والقطاعي ، بما في ذلك اقامة مراكز التنسيق حيث لا توجد ؛
- (ج) زيادة اشتراك المرأة في مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات فسي مؤسسات التخطيط والوكالات المنفذة . وينبغي منح المرأة حقوقا سياسية ومدنية على تسدم المساواة مع الرجل في البلدان التي لم يحدث فيها ذلك بعد ؛
- (د) توفير معلومات تتعلق بالتدريب ، وترتيبات مؤسسية للمرأة في المناطق الريفية لضمان مشاركتها في التخطيط ، والصياغة ، والتنفيذ ، والرصد ، والتقييم .
- (٤) وللتغلب على التحيز ضد المرأة ، التي تقوم بأدوار انتاجية ، وتناسلية ، وغيرها من الأدوار الاجتماعية ، من الضروري القيام بما يلي :
- (أ) اتاحة معلومات للمرأة والرجل عما يترتب على بعض القواعد الاجتماعية والثقافية الموجودة في بعض البلدان من آثار على أحوال المرأة ؛
- (ب) رفع مستويات التعليم ؛
- (ج) اعادة توجيه التعليم الاساسي بغية الاعتراف بحقوق المرأة وأدوارها الجديدة في المجتمع والاسرة ؛
- (د) استخدام كافة الوسائل ، والنظم التعليمية ، ووسائط الاتصال الجماهيرية ، ومنظمات المرأة ، لبلوغ هذه الاهداف .
- (٥) ينبغي أن تقوم الحكومات بتشجيع منظمات المرأة الريفية بتقديم مساعدة مالية وتقنية لها ، وبالقيام ، عند الاقتضاء ، بتوجيه مشاريع التنمية الريفية عن طريق المنظمات المذكورة .
- (٦) ينبغي تقييم منظمات المرأة الريفية على أساس فعاليتها ، وأن يجرى ، عند الاقتضاء ، اعادة توجيهها نحو التنمية بدلا من أعمال الرعاية الاجتماعية . ومطلوب من اللجان اقليمية وغيرها من أجهزة الام المتحدة أن تحشد الموارد لاجراء تقييم للاجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة . وينبغي ضمان اشتراك المرأة في الأفرقة التي تقيم برامج المرأة الريفية وتعييد توجيهها .
- (٧) ينبغي وضع مشاريع وبرامج التنمية المتعلقة بالمرأة في المناطق الريفية بهدف تخفيض الطلب على وقت المرأة ، بدلا من زيادته ، أو أن تكون مصحوبة بتدابير من أجل تقليل الوقت الذي تقضيه المرأة في أنشطة انتاجية ومنزلية .

تحسين انتاجية المرأة في المناطق الريفية

(٨) ان استفادة المرأة من التشريعات القائمة ذات الصلة يقتضي تزويدها بالمعلومات ، وثقيفها بشأن حقوقها ، وينبغي أيضا انشاء مراكز للمساعدة القانونية لا طنتها على ممارسة هذه الحقوق .

(٩) ان منظومة الأمم المتحدة مدعوة الى القيام ، على وجه الاستعجال ، بدراسة هذه المسألة ، وتقديم مساعدة تقنية في مجال انشاء مراكز محلية للمساعدة القانونية .

(١٠) ان المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية النسائية مدعوة الى القيام ، على وجه الاستعجال ، بتوعية مقرري السياسة ، والمؤسسات المالية بالاسهام الهام الذي تقدمه المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتشجيع مقرري السياسة على اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز هذا الاسهام .

(١١) ينبغي لبرامج التنمية الزراعية والريفية أن تتضمن نهجا شاملة حيال اتاحة امكانية حصول المرأة على الأرض ، والمياه وغيرها من وسائل الانتاج الضرورية الأخرى .

(١٢) ونظرا الى أن امكانية الحصول على الائتمان لها أهمية حيوية للمرأة كي تمارس دورها الاقتصادي على أكمل وجه ، يوصى باتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) تعديل ممارسات مؤسسات الائتمان لتلبية احتياجات المرأة وتوفير الموارد لها ، بتطبيق لا مركزية الفروع ، وتوفير المشورة المالية والبحوث السوقية ، وتغيير معايير فتح الائتمان ، وابتكار آليات ائتمان جديدة ؛

(ب) تبادل الخبرات العملية المتعلقة باستحداث وسائل مبتكرة قابلة للتطبيق تتعلق بالتوسع في مجال الائتمان ؛

(ج) تشجيع المرأة ، عند الاقتضاء ، على أن تنظم في مجموعات ، تعتبر من جانب مؤسسات التمويل أكثر أهلية للائتمان من الأفراد ؛

(د) تنظيم دورات تعليمية لتمكين المرأة من استخدام نظام الائتمان ؛

(هـ) اجراء دراسات عن دور الائتمان وأهميته للمرأة .

(١٣) في خطط التنمية الوطنية ، ينبغي تخصيص موارد كافية لتطوير مرافق النقل والتسويق في المناطق الريفية ، نظرا لأهميتها في تعزيز اسهام المرأة الريفية في التنمية .

(١٤) مطلوب من الحكومات بشدة أن تضمن الآ تقيم الخدمات الارشادية أي تمييز ضد العاملات في مجال الارشاد ، لاسيما عند البدء في استخدام الأساليب والتكنولوجيات الجديدة في المجتمعات الريفية .

(١٥) ونظرا لما للأنشطة غير الزراعية من دور حيوى بالنسبة لدخول المرأة الريفية وتوظيفها، ينبغي زيادة المعرفة المتعلقة بهذا القطاع تمكينا للمخططين من حمايته وتعزيزه . وسيسهم ذلك أيضا في إيجاد وظائف جديدة للمرأة في المناطق الريفية .

(١٦) ينبغي توفير فرص التدريب على قدم المساواة للمرأة والرجل في مهارات تنظيم الأعمال (الادارية والتقنية) تيسيرا لأنشطتهم المدرة للدخل .

(١٧) ينبغي على الوكالات الدولية اتخاذ وتنفيذ تدابير لتحسين حالة المرأة الريفية المشردة من أرضها لأسباب مختلفة، أو التي يتعدّر وصولها الى وسائل الانتاج ، أو ليس لها صوت في اتخاذ القرار . ويشمل ذلك اللاجئات وغيرهن من النساء المشردات .

طرق تحسين مستويات معيشة المرأة

(١٨) ينبغي توزيع الموارد على المشاريع والبرامج في المناطق الريفية توزيعا أكثر انصافا ، لتحسين الهياكل الأساسية وتمكين المرأة الريفية من المشاركة الكاملة على كافة مستويات الحياة الوطنية .

(١٩) يتعين اتاحة السبيل أمام المرأة الريفية للوصول على كافة أنواع التعليم والتدريب (التقني والمهني) المتصل بدورها ، لاسيما في الانتاج والتسويق واستخدام المنتجات والحرف الزراعية .

(٢٠) ينبغي اقامة الروابط والتنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات ، والمنظمات من أجل تشجيع وتخطيط وتنفيذ البحوث وغيرها من الأنشطة الانمائية .

(٢١) ينبغي تشجيع ودعم الجهود الجماعية لتقييم أنشطة الاقتصاد المنزلي ، والصحة ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، والأنشطة المدرة للدخل .

(٢٢) ينبغي تحسين النظام الوطني للضمان الاجتماعي للعاملين بأجر وللمشتغلين لحسابهم الخاص في المناطق الريفية ، تمشيا مع المبادئ المنصوص عليها في الميثاق السدى اعتمده المجلس الدولي للضمان الاجتماعي .

(٢٣) ينبغي تحسين وزيادة فرص الضمان الاجتماعي ، والمرافق والخدمات التعليمية والطبية والصحية ، ولاسيما في المناطق الريفية .

(٢٤) ينبغي اتاحة الأنشطة المدرة للدخل للنساء الريفيات لزيادة دخل أسرهن . ولضمان استمرار بقاء هذه البرامج على المدى الطويل ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات المالية للمرأة ، وتكلفة المدخلات الزراعية والتسويق .

(٢٥) ينبغي ادراج السياسات والخطط المتعلقة بالأسرة ، والتربية المتعلقة بالحياة الأسرية ، في خطط التنمية الوطنية .

- (٢٦) ينبغي الدعوة في برامج التنمية المتعلقة بالمرأة الى زيادة المشاركة من جانب الرجل، وخاصة فيما يتعلق بفهم وتقبل مسؤولياتهما المشتركة في تنظيم الأسرة .
- (٢٧) ينبغي أن تتاح للمرأة وللرجل المعلومات المتعلقة بالخيارات المتاحة في مجال تنظيم الأسرة ، وطبيعة هذه الخيارات ونطاقها .
- (٢٨) ينبغي الوفاء باحتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها المحددة ، أي فرص الوصول الى مياه الشرب ، والمرافق الصحية ، والوقود ، ووسائل النقل المحسنة ، والتكنولوجيا الملائمة الرخيصة للاستعمال المنزلي والزراعي ، كما ينبغي تدريب النساء كموظفات ارشاد .
- (٢٩) ينبغي ايلاء الاعتبار الى الحماية العمالية للمرأة في مجال صياغة وتنفيذ برامج التنمية في المناطق الريفية ، مع مراعاة الحاجة الى تحسين ظروف عمل المرأة بوجه خاص .
- (٣٠) ينبغي اعتماد السياسات التي من شأنها ضمان الاضطلاع بالأنشطة الثقافية والترفيهية للنساء الريفيات بما يحسن صحتهن وقدرتهن على العمل .

طرق تحسين مشاركة المرأة

- (٣١) ينبغي الغاء التشريعات التي تحد من الحقوق السياسية للمرأة والرجل ، حيثما وجدت .
- (٣٢) بالنسبة للنساء الراغبات في الانضمام الى منظمات رسمية ، مثل نقابات العمال والتعاونيات ، ينبغي تدعيمهن في المجالات المناسبة من مجالات التشريع ، والمهارات الادارية والتنظيمية ، وعرض المطالب ، وحل المنازعات .
- (٣٣) ينبغي التعرف على القيادات النسائية وانتخابها على مستوى القاعدة وتدعيمها على أساليب التنظيم والتعبئة . وينبغي أن تتاح للمرأة الفرصة في أن ترشح وأن تنتخب للوظائف ذات السلطة على جميع مستويات التسلسل الرئاسي المؤسسي بما يتماشى مع مؤهلاتها وصفاتها القيادية .
- (٣٤) ينبغي ضمان التنسيق بين جميع المستويات الأفقية والرأسية المتعلقة برسم السياسة للمرأة الريفية .
- (٣٥) ينبغي اجراء البحوث عن الاحتياجات والمصالح المشتركة والترتيبات المؤسسية غير الرسمية للمرأة الريفية على مستوى القرية .

ثالثا - تنظيم الحلقة الدراسية

افتتاح الحلقة الدراسية

٥ - افتتحت الحلقة الدراسية الامينة العامة المساعدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية والامينة العامة للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، فقالت ان الحلقة الدراسية تاتي في سياق الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة ضمن الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي ، وحددت بالتفصيل اهداف الحلقة الدراسية .

٦ - واوضحت الامينة العامة المساعدة ، على وجه الخصوص ، انه كي يتسنى للحلقة الدراسية ان تسهم في المعارف المتوفرة عن موضوع المرأة الريفية ، ولكي تتجاوز التوصيات المتعلقة بالسياسة التي سبق ان اتخذتها مؤتمرات اخرى ، ولاسيما المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، الذي اعلن عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم (ا) ، والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقدته منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (ب) ، فانه ينبغي للحلقة الدراسية ان تقوم بما يلي : (ا) صياغة سياسات ابتكارية ؛ و (ب) النظر في الاسباب وراء انعقاد فعالية السياسات التي تم تنفيذها بالفعل ؛ و (ج) وضع الاقتراحات عن كيفية تحسين تلك السياسة . كما ذكرت الخبراء بان اي سياسات يوصون بها يجب ان تتماشى والحالة الدولية الراهنة ، التي تتسم بصعوبات اقتصادية حادة ، وخاصة في البلدان النامية . وينبغي التشديد على السياسات الرامية الى زيادة الموارد البشرية وتعزيز الاعتماد على الذات . وذكرت ايضا ان الحلقة الدراسية ينبغي ان ينظر اليها في ضوء التشاور الحكومي عن دور المرأة في انتاج الاغذية والامن الغذائي ، الذي عقدته منظمة الاغذية والزراعة في هرار ، في الفترة من ١٠ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت سامية فهمي (مصر) رئيسا ، وحبصة رؤوف (ماليزيا) مقررا .

اقرار جدول الاعمال

- ٨ - اقرت الحلقة الدراسية جدول الاعمال التالي :
- ١ - افتتاح الحلقة الدراسية .
 - ٢ - انتخاب اعضاء المكتب .
 - ٣ - اقرار جدول الاعمال .
 - ٤ - التقارير القطرية ومناقشة المواضيع التالية :
 - (ا) سبل تحسين انتاجية المرأة في المناطق الريفية ؛
 - (ب) تحسين نوعية حياة المرأة في المناطق الريفية ؛
 - (ج) تحسين مشاركة المرأة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
 - ٥ - اعتماد التقرير .

الوثائق

- ٩ - تضمنت الوثائق المقدمة الى الحلقة الدراسية ورقة معلومات اساسية عن حالة المرأة في المناطق الريفية (AWB/SEM/1984/BP.1) ؛ ومفكرة من اعداد الامانة العامة ؛ والبيانات التي ادلى بها الخبراء الحاضرون . كما وفر المشتركون وثائق اخرى اعدتها المنظمات التي يمثلونها ، وترد قائمة الوثائق في التذييل الثاني .

اعتماد التقرير

- ١٠ - اعتمدت الحلقة الدراسية التقرير في جلستها الختامية المعقودة فـي ٢٨ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ .

رابعاً - اهداف الحلقة الدراسية

- ١١ - كان الهدف الطويل الاجل للحلقة الدراسية هو الاسهام في تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية .

- ١٢ - ومن اجل بلوغ هذا الهدف طلب الى الخبراء ان يقدموا اقتراحات بشأن التدابير التي تستهدف تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية لتطبيقها من جانب

السلطات والمخططين والمسؤولين الاداريين والمؤسسات الاكاديمية على الصعيد الوطني . اما الاهداف الفورية فهي : (ا) تحديد الاسباب التي تكمن وراء الحالة الراهنة للمرأة في المناطق الريفية من الناحية المطلقة ، وبالمقارنة مع الرجل ؛ و (ب) تبادل المعلومات عن الخبرات الوطنية الابتكارية القابلة للتكرار والرامية الى تحسين تلك الحالة ؛ و (ج) اسداء المشورة الى الامين العام بشأن الاولويات التي ينبغي تحديدها بشأن الانشطة والبحوث المقبلة في هذا الميدان .

خامسا - القضايا العالمية

١٣ - كان هناك تسليم بانه لن يتسنى تحقيق تحسن في حالة المرأة في المناطق الريفية الا بتهيئة ظروف المساواة والاستقرار والسلم . وهناك بعض اوجه التشابه في حالة المرأة الريفية في البلدان ذات المستويات الانمائية والنظم السياسية - الاقتصادية المختلفة ، بيد ان هناك ايضا اختلافات كبيرة فيما بينها . وتتباين من بلد لآخر ، ومن منطقة لآخرى داخل البلد الواحد ، الموارد المتاحة للتنمية ، ومستويات التعليم والثقافة ، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد تقسيم العمل حسب الجنس . ويتعين على صانعي القرارات على الصعيد الوطني والدولي ان ياخذوا هذه الاختلافات في الاعتبار عند التخطيط لتحسين حالة المرأة الريفية . وسوف يتعين على صانعي السياسة ان يفسروا التوصيات التي ستقدمها الحلقة الدراسية في ضوء ظروف بلدانهم واولوياتها .

١٤ - وكان من راي الخبراء من البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، بوجه خاص ، انه ينبغي منح الاولوية في مجال الزراعة الى الامن الغذائي على الصعيد الاسرة ، وان اشراك المرأة في برامج التنمية الريفية هو امر ضروري لبلوغ هذا الهدف . وفي ظل ازمة الانتاج الغذائي الراهنة ، فان هذه المشاركة هي شرط مسبق لزيادة الانتاج الغذائي وتحسين مستويات التغذية ، وتسير جنبا الى جنب مع هذين الهدفين .

١٥ - كما اوضح المشتركون ان النساء في المناطق الريفية ينتمين الى طبقات مهنية مختلفة ، ولهن احتياجات خاصة يتطلب الوفاء بها موارد متباينة كما ونوعا . فهناك المزارعات ، والنساء المشتركات في المزارع والتعاونيات الزراعية التابعة للحكومة ، وزوجات المزارعين ، وربات الاسر ، والعاملات المعدمات ، والنساء العاملات في الصناعات والحرف الصغيرة ، والنساء المشتغلات في موارد الحراثة ، والمشتغلات بالتجارة ، والمشتغلات بالصيد ، والعاملات في الانشطة المجتمعية . وفي اغلب الاحيان تشترك المرأة في العديد من هذه الانشطة في ان واحد او بصورة متعاقبة .

١٦ - وأكد المشتركون ان تحسين الحالة غير المرضية للمرأة الريفية يستدعي تنفيذ العديد من الاستراتيجيات العالمية قبل تنفيذ السياسات القطاعية والمحددة المدرجة في اطار المواضيع الثلاثة المقرر مناقشتها في الحلقة الدراسية ، اوجنبا الى جنب مع تنفيذ تلك السياسات . وقد تناولت هذه الاستراتيجيات الموارد ، والتدريب والمعلومات ، والتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم ، والتنظيم ، والمواقف ، واستخدام الوقت ، والبحوث . (نظرا لضيق الوقت لم يناقش البند المتعلق بالتدريب والمعلومات) .

الموارد

١٧ - اتفق المشتركون على انه كي يتسنى تحسين انتاجية المرأة الريفية ومستوى معيشتها ، يجب اتاحة المزيد من الموارد للبلدان النامية على مدى فترة طويلة ، ولاسيما لقطاعاتها الريفية . كما اتفقوا على ان السياسات المالية والتجارية الدولية ، بما في ذلك تحديد اسعار المنتجات الزراعية وغير الزراعية ، وسياسات التسويق ، تشكل عوامل هامة في تحديد حالة المرأة في المناطق الريفية . وينبغي ايضا منح درجة اكبر من الاولوية للقطاعات الريفية عند تخصيص الموارد على الصعيد الوطني لتحقيق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي . ويصدق ذلك بوجه خاص في ضوء الازمة الغذائية الراهنة وتزايد تبعية البلدان النامية فيما يتعلق بالاغذية . وينبغي توفير الموارد للعناصر النسائية في مشاريع التنمية الريفية والبرمجة القطاعية في ميادين الزراعة ومصايد الاسماك والحراجه على الصعيد المحلي والوطني . وينبغي ان ينبه راسمو السياسة الى مساهمة المرأة في الانتاج والدخل ، والى ان تحسين صحتها وتعليمها وتدريبها وفرص وصولها الى وسائل الانتاج من شأنه ان يزيد من انتاجيتها ومن الانتاج الوطني ، وان يحسن من مستويات المعيشة .

التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم

١٨ - رأى المشتركون ان هناك حاجة الى تغيير جوانب عديدة من الجوانب المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم . فقد بالغت الاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة الريفية من اهمية حالتها الاجتماعية ومهامها المتصلة بالانجاب . وينبغي التسليم بدور المرأة في الانتاج الزراعي ، ودعم انشطتها الانتاجية ، واقتسام الفوائد معها اقتساما منصفا . ويستدعي ذلك اجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي للتخطيط من اجل المرأة الريفية ، وذلك بالانتقال من التركيز على التخطيط الجزئي الى التخطيط الكلي ، ومن التوجه الاجتماعي الصرف الى توجه اقتصادي ذي طابع قطاعي يشكّل جزءا لا يتجزأ من التخطيط على الصعيد الوطني . وذكر ان الجماعات النسائية قلما شاركت في وضع

وصياغة الاستراتيجيات الانمائية وفي ادارة مشاريع التنمية الريفية . ولم تستجب تلك الاستراتيجيات لاحتياجات المرأة كما انها لم تستفد من مهاراتها . ونادرا ما تشغل النساء الريفيات مناصب يتم من خلالها اتخاذ قرارات من شأنها ان تؤثر على حالتهم ويتجلى ذلك حينما يتعلّق الامر بتحديد الاولويات ، وتخصيص الموارد ، وتخطيط ورصد مشاريع التنمية الريفية الوطنية ، ولاسيما في مجال التدريب والارشاد . وفي بعض الاحيان يتغاضى صانعو القرارات عن الاهداف الطويلة الاجل لعطية تحسين حالة المرأة . وفي اغلب الاحيان اعتبر اجراء التحسينات المحدودة في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالمرأة الريفية ، وزيادة فرص حصولها على الائتمانات ، والمدخلات ، والخدمات الاجتماعية ، زيادة حدية ، بمثابة هدف نهائي في مجال رسم السياسة ، عوضا عن اعتبارها تدابير وسيطة نحو الاستغلال التام لامكانيات المرأة الاقتصادية والاعمال التامة لحقوقها . ولا يجري دائما تدريب المسؤولين الاداريين القائمين على تنفيذ التدابير الوسيطة على الصعيد الوطني والمحلي بما يجعلهم يتفهمون احتياجات المرأة ومشاكلها ومهاراتها . وقد تتعرض للفشل سياسات جرى وضعها بعناية بسبب ما تلقاه من مقاومة من جانب هؤلاء المسؤولين الاداريين . وغالبا ما تتركز الخدمات العامة في المجالات الانتاجية والاجتماعية في المدن ولا يجري توفيرها في المناطق الريفية . واخيرا ، فقد تم تنفيذ الكثير من المشاريع المتعلقة بالمرأة الريفية دون انشاء اليات لرصد وتقييم فعاليتها ، ونادرا ما تشترك المرأة في افرقة الرصد والتقييم .

التنظيم

١٩ - ورئي ان الانتماء الى الجماعات النسائية يعزز وعي المرأة ويمكنها من تحديد مطالبها على نحو افضل . كما ورئي ان بعض المشاريع المتعلقة بالائتمان او تخصيص الاراضي او الارشاد او التدريب تكون في اغلب الاحيان اشد فعالية اذا ما جرى الاضطلاع بها عن طريق الجماعات النسائية .

٢٠ - ويمكن تعبئة المرأة علي نحو افضل حول مصالح مشتركة ذات طابع فوري . ورئي ان هذه المصالح تشكل افضل عوامل حقازة بالنسبة للمرأة اذا ما كان لها صلة بتحسين فرص الدخل والامن الغذائي لاسرها .

٢١ - ورأى الخبراء انه ينبغي اعادة النظر في الاجهزة الوطنية للمرأة بما يتيح اعادة توجيه السياسة والجرائم وبما يضمن ارتباط المنظمات المحلية بالتخطيط الوطني . وينبغي الربط بين المنظمات غير الحكومية والاجهزة الوطنية للمرأة والتنسيق بين ما تضطلعان به من أنشطة .

المواقف

٢٢ - رأى المشاركون ان التحيزات المتعلقة باسهام المرأة في الانتاج ، ومهارات المرأة ومعاييرها الثقافية فيما يتعلق بالجنس والتكاثر تعرقل انتاجيتها ومستوى معيشتها واشتراكها في التنمية . ويلزم التغلب على هذه التحيزات تدريجيا . الا ان ذلك لا يحدث الا في حالات نادرة . وفي بعض البلدان ، لم يتخذ واضعو السياسات اجراءات شديدة لتعجيل عملية التغيير ، بينما تدخلوا بشدة أكثر من اللازم في بلدان أخرى ، فكانت لذلك نتائج سلبية غير مقصودة . كذلك ، ادى عدم وعي الرجال ، والنساء انفسهن في بعض الحالات ، بالآثار التي تلحق بالمرأة الريفية من جراء بعض هذه التحيزات ، الى ابطاء عملية تغيير المواقف .

استخدام الوقت

٢٣ - اكد المشاركون ان هناك تنافسا ، في عملية التنمية ، بين الوقت الذي تتركسه المرأة للانتاج والوقت الذي تكرسه للأسرة ولواجبات الاسرة المعيشية . ومع مراعاة الدور الثلاثي للمرأة (الاسرة المعيشية والاسرة والمهنة) ينبغي اجراء بحوث تتعلق بتحسين التكنولوجيات المنزلية . وينبغي ايضا ان يوضع في الاعتبار ، في مشاريع التنمية الريفية ، العمل الشاق للمرأة (مثل جمع المياه) من اجل تحريرها للاضطلاع بالاعمال المنتجة . وينبغي تدريب المرأة وتزويدها بالمعلومات حتى تكون على دراية باهمية الطريقة التي تتبعها في تنظيم وقتها فيما يتعلق بانتاجيتها ونوعية حياتها . وينبغي كذلك اعادة توزيع الاعمال المنزلية ورعاية الاطفال بين افراد الاسرة بحيث تتمكن المرأة من تلقي التدريب في التكنولوجيات الجديدة .

البحوث

٢٤ - اتفق المشاركون على ان تنوع الحالات الوطنية والمحلية في المناطق الريفية وضرورة الاعتماد على المهارات والموارد المحلية في وضع خطط انمائية ملائمة يقتضيان اجراء بحوث افضل . وعلى وجه الخصوص ، لا توجد بحوث بشأن المؤشرات الملائمة الجديدة المتعلقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، واسهام المرأة في الانتاج ، والعلاقة بين استثمارات المرأة وزيادة الانتاجية ، وتقنيات الفلاحة ، ومهارات المرأة في مجال الزراعة والصناعات اليدوية .

سادسا - طرق تحسين انتاجية المرأة في المناطق الريفية

٢٥ - كان الشعور السائد بين المشتركين ان انخفاض انتاجية المرأة يرجع الى عدم تخصيص الموارد للأنشطة المنتجة للمرأة الا في حالات نادرة . وينظر واضعو السياسات عادة الى قضية المرأة بوصفها قضية تتعلق بالرفاه وليس بوصفها قضية اجتماعية اقتصادية ، وعلى وجه الخصوص ، لم ينظروا الى المرأة بوصفها عاملا من عوامل الانتاج . وتمنع المرأة احيانا من وراثة الأرض أو ملكيتها ويحد من فرص وصولها الى الائتمان والنقل والتكنولوجيا والتدريب في التخصصات الزراعية والمتصلة بالزراعة ، وتواجه صعوبات في تسويق منتجاتها . ومن التدابير التي وضعت ونفذت لمعالجة هذه المشاكل التشريعات التي تقضي بالمساواة في الحقوق ، والبرامج التي تحدد على اساس الجنس من أجل تحسين فرص وصول المرأة الى الموارد المذكورة أعلاه ، بيد ان كون التشريعات الموجودة لم تنفذ دائما ، والبرامج الموجودة كانت غير فعالة على نطاق واسع ، قد أثار تساؤلات تتطلب اجابات فيما يتعلق بأسباب عدم فعاليتها والتدابير أو الترتيبات الواجب اتخاذها لتحسين هذه الحالة .

٢٦ - وقد شكلت الاسئلة التالية الأساس للمناقشة :

ما الذي يمنع المرأة من الاستفادة من التشريعات التي صدرت لضمان مساواتها في الحقوق في المسائل المتعلقة بقانون الملكية ، والوراثة ، والنشاط الاقتصادي والأسرة ، وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها كيما تتمكن من ذلك ؟
ما هي الاجراءات التي يتعين على المخططين والمديرين في المجال الاقتصادي والاجتماعي اتخاذها لضمان ان تعود السياسات الشاملة على المرأة بالفائدة ؟
وبالاضافة الى ذلك ، ما هي الاجراءات التي ينبغي للمنظمات النسائية اتخاذها لايجاد الوعي والاعتراف بالأدوار الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة بين واضعي السياسات والنساء أنفسهن ؟
ما الذي يمكن ان يجعل السياسات التي تحدد على اساس الجنس أكثر فعالية وفائدة بالنسبة الى المرأة ؟

فرص الوصول الى الأرض والمياه وغير ذلك من الموارد المنتجة

٢٧ - من أجل تحسين انتاجية المرأة في المناطق الريفية ، رثي ان اتاحة فرص وصولها الى الأرض والمياه وغير ذلك من الموارد المنتجة ، أمر اساسي . وتواجه المرأة صعوبات شديدة في الحصول على فرص الوصول الى الأرض وامتلاكها ، وفي أغلب الأحيان ، استغلالها . وقد أوضحت المناقشات انه ينبغي النظر في حالتين : بلدان الاقتصادات .. / ..

المخططة مركزيا حيث توفرت فرص الوصول الى الأرض للنساء والرجال على حد سواء؛ والبلدان الأخرى التي يوجد بها مجموعة كبيرة من الحالات المتنوعة . وفي المجموعة الأخيرة ، كانت العقبات الأساسية متسمة بطابع اقتصادي وقانوني وثقافي . ونظر الى ان سياسات الاستيطان والاصلاح الزراعي سياسات طويلة الأجل ، يلزم اتخاذ اجراءات وسيطة لضمان سرعة وصول المرأة الى الموارد المنتجة .

٢٨ - وأشار المشتركون الى ان المرأة لا تتمتع بحقوق قانونية مضمونة في الأرض التي تفلحها . ولا تتضمن قوانين الوراثة احكاما واضحة بشأن المرأة فيما يتعلق بأرض زوجها في حالة الوفاة أو الرحيل ، وقد الغيت القوانين والممارسات العرفية الموجودة التي كانت تضمن حقوق المرأة في وسائل الانتاج والتجارة بموجب تشريعات جديدة تمنح الرجال تلقائيا جميع الحقوق ذات الصلة (ملكية الأراضي والائتمان ووسائل الانتاج) على افتراض انهم رؤساء الأسر المعيشية . وفي بلدان عديدة ، توجد قوانين تضمن المساواة في فرص الوصول الى وسائل الانتاج . ومع ذلك ، فان الممارسات العرفية تجب القوانين ، في كثير من الأحيان ، وتسمح للرجال بالاحتفاظ وحدهم بملكية الأراضي .

٢٩ - على أي حال ، ينبغي ان تكون فرص الوصول الى الأرض مصحوبة بفرص الوصول الى عوامل ووسائل الانتاج الأخرى ، مثل المياه والائتمان . وتحتاج مشاريع التنمية الزراعية والريفية الى اتخاذ نهج كلي ازاء تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية على نحو فعال .

٣٠ - وبالإضافة الى ذلك ، لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في حرمان المرأة من الدخل الكافي ، رغم ملكية الأراضي واستغلالها . ولذلك كان نقص التمويل والائتمان ، وعدم ملائمة التكنولوجيا وعدم كفاية الهياكل الأساسية الريفية من أسباب عدم كفاءة أعمال الزراعة الصغيرة التي تقوم بها المرأة وعدم تحقيقها للأرباح في كثير من الأحيان . وقد تضطر المرأة الى بيع أرضها أو الى البقاء عند مستويات دخل شديدة الانخفاض ، في نهاية المطاف . ولا تقدم عمليات اصلاح الزراعي حولا تلقائية لهذه المشاكل اذ انها تعطي الرجال فقط صكوك الملكية في أغلب الأحيان ، وحتى في الحالات التي توفرت فيها للمرأة فرص الوصول الى الأرض ، لم تتمكن من زيادة انتاجيتها الا نادرا نظرا الى المشاكل المذكورة أعلاه . ولذلك ، لا يمكن ان تكون ملكية الأراضي غاية في حد ذاتها بل ينبغي اتخاذ تدابير تمكن المرأة من استخدام أرضها بشكل مربح .

٣١ - وذكر البعض انه ينبغي الأخذ بالحذر عند تقييم المستوطنات الجديدة ، فبينما احرزت هذه المشاريع نجاحا واضحا في بعض البلدان ، فشلت في البعض الآخر . ومن اسباب الفشل عدم معرفة المستوطنين بالبيئة الجديدة والافراط في تفتيت الأراضي . وفي كثير من الأحيان ، لم تزود المستوطنات الجديدة بالخدمات الملائمة (المياه ، المدارس ، النقل ، الخدمات الطبية وما الى ذلك) . ويبدو ، كذلك ، ان بعض

الفتات من النساء استبعدت من هذه المشاريع ، لأنها كانت موجبة نحو الاستجابة لطلبات الفتات المحرومة مثل الاقلية والمهاجرين الحضريين .

٣٢ - ولم يكن تحسين الانتاجية في مجال الزراعة هو الحل لمشكلة المرأة الفقيرة في المناطق الريفية في جميع الحالات . ولم تتح لكثير من النساء فرصة الوصول الى موارد كافية للزراعة الكفؤة ، ولن تتاح لكثير منهن هذه الفرصة نظرا الى ضغط السكان على الأراضي . وأغلب الظن ان محنة المرأة التي لا تملك الأرض ، وهي محنة شديدة بالفعل ، ستتفاقم ، رغم الهجرة من الريف الى الحضر ، بزيادة الضغوط الديمغرافية على المعروض من الأرض وهو محدود ثابت الى حد كبير . وينبغي ايجاد استخدامات بديلة للموارد المتاحة ، بما في ذلك الأراضي ، لتحسين حالة هؤلاء النساء .

٣٣ - وذكر ان هناك حاجة الى اشراك المرأة في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من مشاريع اصلاح الزراعي واعادة الاستيطان . وينبغي كذلك دراسة آثار هذه المشاريع على المرأة .

فرص الوصول الى الائتمان

٣٤ - يعتبر الائتمان اساسيا في زيادة انتاجية المرأة واعتمادها على الذات ، بيد ان فرص وصول المرأة اليه محدودة جدا . وتعرض المرأة أحيانا للتمييز لعدم كونها رب الأسرة المعيشية ولا شريكة في استغلال المزرعة ، وليس لها حق في الأرض ولا ضمان . وبالتالي فهي لا تستطيع الحصول على الائتمان . وبالإضافة الى ذلك ، ففي حالة توفر الائتمان ، لا تسعى المرأة الى الحصول عليه الا نادرا ، بسبب عدم توفر المعلومات بشأن اتاحته وحققها في الحصول عليه ، وبسبب قيود أخرى مثل عدم المام المرأة بالاجراءات الادارية والبيروقراطية . وهذه مشكلة شائعة بين النساء ، لكنها تزداد حدة بالنسبة الى المرأة الريفية .

٣٥ - واتضح من المناقشات ان هناك ثلاث عقبات أو ثلاثة قيود رئيسية تعترض سبيل حصول المرأة على الائتمان . أولها عدم أحقية المرأة في الحصول على الائتمان بسبب عدم الاعتراف بها بوصفها عاملا من العوامل الاقتصادية في حد ذاتها ، والثاني عدم توفر المعلومات عن اتاحة الائتمان ، والثالث اجراءات أو تصميم الخدمات الائتمانية والمصرفية للمؤسسات .

فرص الوصول الى التكنولوجيا والتدريب والخدمات الارشادية

٣٦ - كان ادخال وتطوير وتكييف التكنولوجيات المحسنة والجديدة من العوامل الهامة في زيادة الانتاجية وتوفير فرص توليد الدخل . بيد ان هذه التكنولوجيات لم تستجب

استجابة كاملة لاحتياجات المجتمعات المحلية الريفية في جميع الحالات ؛ ولم تكن ملائمة للمهارات المتوفرة في المناطق الريفية الا في حالات نادرة ، وأدت الى تشريد النساء وحرمانهن من مصادر دخلهن في بعض الحالات . وبالإضافة الى ذلك لم تقدم التكنولوجيات الملائمة الى المرأة في أعمالها المتعلقة بإنتاج الأغذية وعملها في المحاصيل النقدية وفي الأسرة المعيشية الا في حالات نادرة . ومن أسباب هذه الحالة أن خدمات التدريب والإرشاد وخدمات الدعم الأخرى لم تمنح للمرأة الاعتراف الكافي بوصفها عاملا من عوامل الانتاج .

فرص وصول المرأة الى أنشطة أخرى خارج القطاع الزراعي

٣٧ - ناقش المشاركون حالة المرأة الريفية العاملة في أنشطة غير الزراعة ووجدوا ان العديد من النساء يعملن في أنشطة متنوعة مثل الصناعات المنزلية والنقل والتجارة الصغيرة . وكانت مساهماتهن الاقتصادية غير مسجلة لأنها لم توضع موضع الاعتبار الكافي في الاحصاءات الرسمية ، بيد انها كانت شديدة الأهمية وينبغي لمخططي التنمية تشجيع هذه الأنشطة . ويلزم تفهم مساهمة هذه الأنشطة في النمو الاقتصادي ودرورها في هذا النمو بدرجة أكبر .

٣٨ - وفي بعض الأحيان ، تؤثر عملية التصنيع وادخال التكنولوجيا الجديدة تأثيرا سلبيا على عمالة المرأة ودخلها ، ويرجع ذلك الى ان العديد من البلدان سارعت بالأخذ بالتكنولوجيات الثقيلة الجديدة دون تحليل سابق لآثارها على دخل المرأة ومستوى معيشة الأسر ، بدلا من تعديل التقنيات الموجودة التي كانت ملائمة للبيئة المحلية في بعض الحالات . ومع ذلك ، لا يمكن عكس مسار التقدم التكنولوجي ، ويلزم البحث عن مصادر بديلة للدخل والعمالة من أجل المرأة .

سابعاً - طرق تحسين مستوى معيشة المرأة

٣٩ - من أجل تحسين المركز الاجتماعي للمرأة العاملة في المناطق الريفية ، يجب زيادة مدى تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، مثل فرص الوصول الى المياه والوقود ، والتعليم والتدريب ، والخدمات الصحية ، وتحسينات الهياكل الأساسية الاجتماعية والضمان الاجتماعي . وترتبط حالات النقص في تلك المجالات بعدم توفر الموارد المادية ، وجوانب القصور في تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية . وبالإضافة الى ذلك ، ففرص الوصول الى الخدمات وعبء العمل موزعة بشكل غير متساو بين الجنسين . ذلك أن عبء عمل النساء في المناطق الريفية أكبر ، بصورة عامة ، من عبء عمل الرجال ، وفرص وصول النساء الى الخدمات اقل من فرص الرجال .

٤٠ - وشملت التدابير المتخذة لمعالجة هذه المشاكل توفير الخدمات على أساس المساواة ، وتحسين التكنولوجيا الزراعية والمنزلية لتخفيف عبء عمل المرأة . ولم تبلغ هذه التدابير مستوى الفعالية لأن عرض هذه الخدمات وفرض الوصول إليها كان متسماً بالتحيز ضد السكان الريفيين ، بشكل عام ، والمرأة بشكل خاص .

٤١ - وكان من بين الأسئلة التي أثيرت :

هل تستجيب السياسات المحددة حسب الجنس والتي تهدف الى تحسين التكنولوجيا الزراعية والمحلية لاحتياجات المرأة ، وفي حالة عدم استجابتها ، هل تسهم مشاركة المرأة في تخطيط تلك السياسات في تحسينها ؟

ما هي التدابير التي يمكن وضعها لتغيير انماط المساهمة والتقاسم الحالية في الأسر المعيشية ؟

الوصول الى الخدمات الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم ، والضمان الاجتماعي ، والتدريب

٤٢ - ينبغي تقديم الخدمات الاجتماعية للمرأة في المناطق الريفية بغية التخفيف من العبء الواقع عليها وزيادة انتاجيتها وتشجيعها على تحقيق ذاتها . بيد انه يوجد الكثير من العقبات التي تجعل توفير هذه الخدمات من الصعوبة بمكان ، وتمثل العقبات الرئيسية في عدم توفر الموارد ، وعدم توفر الارادة السياسية ، والصعوبات العملية التي تعترض تنفيذ سياسة الخدمات في المناطق الريفية ، والعوامل الثقافية .

٤٣ - وفيما يتعلق بالموارد ، شدد المشتركون على ان توفر الموارد يعتمد الى حد كبير على تعريف برامج المرأة : فاذا كانت هذه البرامج موجهة نحو الرفاهية الاجتماعية ، فقد تعزز الحكومات وغيرها من وكالات التمويل عن تقديم الأموال التي تصبح متاحة في حالة تصميم هذه البرامج من أجل تحقيق هدف انمائي اقتصادي محدد ، واقتناع السلطات بأنها تستجيب لاحتياجات انمائية وطنية .

٤٤ - وتتطلب العلاقة الوثيقة بين الحالة الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية النظر الى هذه القضايا في سياقها الوطني والعالمي . ولما كان انشاء الخدمات الاجتماعية وتقديمها يتقرر على اساس الأولويات الوطنية ، توجد حاجة واضحة التي ربطها بالمسائل الانمائية . وفي هذا المقام ، يقوم المخططون الوطنيون بدور ذي حساسية في تحديد الخدمات الاجتماعية المقدمة الى المرأة في المناطق الريفية واعطاء الأولوية لتوفيرها .

٤٥ - ورئي انه لما كانت المرأة ، في الكثير من البلدان ، لا تتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل في التعليم والصحة والتدريب ، فمن الأمور الحيوية أن تأخذ المرأة

مكانها المشروع في هذه الخدمات ؛ ولذا من المهم المساعدة في سد الفجوة في مجال توفير الفرص ، واتخاذ اجراءات محددة ، بما فيها توفير خدمات اجتماعية أساسية لمساعدة المرأة .

٤٦ - اما عن الارادة السياسية ، فقد وافق المشاركون على انها اساس أى تحسين يطرأ على حالة النساء الريفيات . وبالرغم من ان مشكلة الموارد ذات أهمية فائقة ، الا انه رئي ان نجاح البرامج يعتمد الى حد كبير على توفر الارادة لدى السلطات الوطنية في الاعتراف بالحاجة الى حماية الحقوق الاجتماعية للنساء الريفيات .

٤٧ - ويتمثل أحد الأسباب الأخرى التي تحد من امكانية حصول النساء الريفيات على الخدمات في انه من الصعب جلب هذه الخدمات الى المناطق الريفية . ومن بين أسباب ذلك ان المهنيين الذين يقع عليهم تقديم هذه الخدمات (الأطباء ، والمعلمون وما الى ذلك) غير راغبين في المعيشة في المناطق الريفية . ولذا فان اعضاء الطابع اللامركزي على الخدمات أمر حاسم . ويجب ان تدرك الحكومة ذلك . واقترح أيضا انشاء مراكز متعددة الأغراض في المناطق الريفية يمكنها ان تستخدم كمدراس ، ومراكز للصحة الأولية ، ومراكز للرعاية النهارية . كما ركز على الحاجة الى تقديم خدمات تنظيم الأسرة والاستفادة من الخدمات المقدمة محليا مثل الأدوية والقابلات وتحسين نوعيتها .

٤٨ - وسلم المشاركون بدور العوامل الثقافية والاعلام في نجاح البرامج المنفذة للنساء الريفيات . ووجد ان الخدمات الاجتماعية كالمستشفيات تتوفر في بعض الأحيان ، ولكن السكان المحليين كانوا غير راغبين في الاستفادة منها ، مفضلين الاعتماد على العلاج التقليدي . ويجب اقناع هذه المجتمعات المحلية بأن في مقدورها الاعتماد على التقنيات الحديثة التي يقترح عليها استخدامها .

٤٩ - ويتمثل أحد النهج التي حققت تحسينات بارزة في حالة الريفيين الصحية في تشجيع المبادرات الصادرة عن المجتمع المحلي والتي لا تهدف الى توفير الخدمات الصحية الاساسية فحسب ، بل ايضا الى تحسين الرعاية الصحية والوقائية وبرامج التغذية والبرامج التعليمية . والكثير من الممارسات التي لها تأثير ضار على صحة النساء الريفيات في بعض البلدان مثل التمييز في التغذية ضد الفتيات الصغار والأغذية المحظورة وزواج المراهقين ، ذات جذور متأصلة في القيم التقليدية والمعتقدات . ولذلك فان على المجتمعات المحلية ان تضع وتنفذ تدابير لتغيير هذه الممارسات .

٥٠ - وسلم المشاركون بالحاجة الى الارشاد والتدريب والمهنيين الراميين الى اعداد النساء الريفيات للقيام بأدوارهن الجديدة في المجتمع . وتعتمد قدرتهن على الاضطلاع بأدوارهن الجديدة على نوعية تدريبهن . وفي ضوء هذا ، قد يكون من الأفضل في المرحلة الأولى الوصول الى المرأة مباشرة بدلا من القيام بذلك عن طريق القائمين بتقديم

الخدمات الارشادية . فقد أثبت تدريب بضعة نساء ريفيات كي يتولين تدريب النساء الأخريات في مجتمعهن نجاحا في بعض أجزاء العالم . وفي الواقع ، أوضحت الخبرة أن الرسالة التي ينقلها أعضاء المجتمعات المحلية الصغيرة أيسر وصولا منها على يد مدرسين خارجيين . وتعتبر برامج التدريب المقدمة الى الزعامات المحلية في المجموعات المحلية واحدة من أفضل نقاط البدء في تقييم احتياجات النساء الريفيات في الموقع .

٥١ - أما برامج التدبير المنزلي التي تعلم المرأة والأسرة وتشركها في رفع مستوى معيشتها عن طريق الصحة والتغذية والعلاقات الأسرية والادارة والأنشطة الممدرة للدخل ، فتحتاج الى تقييم من أجل تقدير تأثيرها الفعلي على الأشخاص في المناطق الريفية .

٥٢ - وشدد الخبراء على أهمية الروابط القائمة بين مختلف الوزارات والمؤسسات والمنظمات التي تعمل على تشجيع تنمية المناطق الريفية في نجاح البرامج المقدمة للنساء الريفيات . وفي معظم الأحيان أدى عدم التنسيق بين هذه المنظمات التي تبيد الموارد وفشل الكثير من البرامج .

٥٣ - وشدد الخبراء على توجيه الخدمات الاجتماعية للأسرة ككل ، لا للمرأة بصفة خاصة . وعلى مستوى القرية ، من الصعب فصل المرأة عن الرجل وأحيانا يؤدي ذلك الى عكس الأثر المطلوب عند اجراء مناقشات تؤدي في خاتمة المطاف الى وضع برامج اجتماعية في مجالي التدريب واتخاذ القرار . وأدى اشراك الأسرة ككل الى تحقيق أفضل النتائج .

٥٤ - ويلزم تحسين نظام الضمان الاجتماعي للعاملين الزراعيين تمشيا مع مبادئ ميثاق الضمان الاجتماعي الذي اعتمده المنظمات الدولية ذات الصلة .

تنظيم الأسرة

٥٥ - سلم المشاركون بأن الاستفادة من تنظيم الأسرة حق أساسي من حقوق الانسان ، وجزء لا يتجزأ من تحرر المرأة والتنمية . ووافقوا على ان تنظيم الأسرة في جوهره مسألة تعليمية وانه ينبغي ان تتدخل الحكومات كي توفر ، علاوة على المرافق الأساسية ، التعليم والمعلومات اللازمة . وينبغي النظر الى مسألتي تنظيم الأسرة والسكان كجزء من استراتيجيات الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية ، ولا سيما التنمية الريفية .

٥٦ - ولما كان تنظيم الأسرة مسألة تبت فيها الأسرة ، على الحكومات ومؤسسات الصحة العامة ، في المقام الأول ، ان تقدم المساعدة في تنظيم الأسرة الى الأشخاص المهتمين بها . وعلاوة على ذلك ، يجب الاضطلاع بأنشطة الحفز والدعاية لزيادة وعي المرأة فيما يتعلق بالبدائل المتاحة .

٥٧ - ويتصل نجاح سياسات وبرامج تنظيم الأسرة اتصالا مباشرا بالتغير في حالة المرأة في مجالات التعليم وفرض العمالة وسلطتها داخل الأسرة . فالمعرفة بوسائل تنظيم الأسرة وتوفر تلك الوسائل لا يكفيان لتحقيق الفرصة ، لان المرأة قد لا تستخدم هذه الوسائل بسبب الضغط الاجتماعي ووضعها الادنى في المجتمع . وفي بعض المجتمعات المحلية والمجتمعات ، وجد ان الخوف من عدم انجاب عدد كاف من الأطفال كان في معظم الأحيان أشد من الرغبة في تحديد المواليد وتباعد الفترات الزمنية بينها . وتمثل بعض العوامل الثقافية الأخرى عقبات خطيرة تعترض سبيل سياسات تنظيم الأسرة . ويمثل انجاب الأطفال أمرا جوهريا للأسرة في الكثير من المجتمعات . ويوجد ربط في تفكير الأشخاص بين الأمومة والأنوثة يماثل الربط بين الرجولة والخصوبة . وثمة عقبة هامة أخرى تعترض سبيل تنظيم الأسرة وهي التفضيل المتأصل الجذور للأطفال الذكور في بعض المجتمعات . وتقبل هذه المجتمعات بتفوق الرجال وضعة شأن المرأة ، وفي بعض الحالات البالغة السوء ، تساء معاملة الفتيات والنساء . وفي تلك المجتمعات ، توجد حاجة عاجلة لبذل جهد لزيادة وهي الأشخاص وتغيير مواقفهم .

٥٨ - ويتصل حجم الأسرة اتصالا لا ينفصم بمرحلة التنمية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية للريفين . والأطفال عبارة عن استثمار جيد لبعض الأسر ، ولذا ينبغي أن تتصل سياسات تنظيم الأسرة بالنهوض بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية للفقراء الريفيين .

٥٩ - وكان هناك تسليم بالحاجة الى التشديد على اشتراك الرجل في تنمية المرأة ، لاسيما في تنظيم الأسرة . ووجد ان معارضة الذكور لتنظيم الأسرة في بعض البلدان ترجع اساسا الى نقص معرفتهم بمسؤولياتهم المشتركة في هذه المسألة .

ثامنا - طرق تحسين مشاركة المرأة في المؤسسات
الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في
المناطق الريفية

٦٠ - ينبغي أن يمثل أحد الأهداف الأساسية لتقرير السياسة الفعالة في المناطق الريفية في تحسين وصول المرأة الى اتخاذ القرار في الأسرة المعيشية وفي المؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية كالتعاونيات ، وفي مشاريع التنمية الريفية ، وفي الادارة المحلية والوطنية ، وفي المؤسسات السياسية . وقضايا تعبئة المرأة في المناطق الريفية وتنظيمها وتضامنها ووعيها - أمور جوهرية لبلوغ ذلك الهدف . ودعى الخبراء الى تقييم أهمية التعبئة والتنظيم في تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية والتقدم بمقترحات عن كيفية تعزيزهما .

٦١ - وشملت المواضيع ذات الصلة ما يلي :

ما هي الأشياء التي تحدد رغبة المرأة في الاشتراك في الأنشطة الجماعية ذات الأغراض الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية في المناطق الريفية ؛ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لزيادة هذه المشاركة ؟

في أي ظروف يكون من المستصوب أن تشترك المرأة في اتخاذ القرارات من خلال اقامة منظمات نسائية خالصة ، أو تعزيز مشاركة المرأة في المنظمات الجماعية الريفية ، مثل الجمعيات التعاونية المختلطة ، ونقابات العمال ؟

ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين فعالية المنظمات النسائية في المناطق الريفية ؟

٦٢ - واتفق المشاركون على أنه ينبغي أن تشترك المرأة في المناطق الريفية في عطيات اتخاذ القرارات على كافة المستويات في البيت ، والمؤسسات الاقتصادية ، والمنظمات المحلية والوطنية . ولتحقيق هذه الغاية ولتأمين دور هام للمرأة في عطية التنمية ، لا بد من توفير ما يلائم اشتراك المرأة الريفية من تشريعات ، وتنظيم ، وتدريب .

٦٣ - ان عطيات التعبئة ، والتنظيم ، واكتساب السلطة معقدة ولا توجد وسائل بسيطة للاسراع فيها . وهناك حاجة للتحضير بعناية ، ونشر المعلومات على نطاق واسع ، واجراء تنسيق كبير بين المؤسسات والمنظمات المختلفة التي تعنى بقضايا المرأة .

٦٤ - وتم تحديد العقبات التي تعترض سبيل تعبئة المرأة الريفية ومشاركتها وهي : تشتت السكان ، وهي ظاهرة أكثر انتشارا في المناطق الريفية من المناطق الحضرية ؛ وعدم الاعتراف بدور المرأة الريفية في الأنشطة الانتاجية ، وقلة الوقت المتاح للمشاركة ، وانخفاض للمستويات النسبية للتعليم ، وكون المرأة الريفية لم تعود على الاشتراك في المؤسسات الجديدة كما تعود الرجل والمرأة الحضرية وبعض الاتجاهات الثقافية التي تستغف بأنشطة المرأة .

٦٥ - وقال المشتركون أنه لدى بذل جهود بقصد تعبئة المرأة الريفية ، ظهر اتجاه ، غالبا من الخارج ، لفرض أشكال تنظيمية عليها ، وأنه ثبت أن هذه الأشكال لا تفي باحتياجات المرأة الريفية . ولا شك أن هذه المبادرات لم تثر اهتماما كبيرا بل كان نصيبها الرفض في كثير من الأحيان . وكذلك قلما صدرت تشريعات لتعزيز مشاركة المرأة . وثمة حاجة للتعرف على اهتمامات المرأة الريفية إذ أن التعبئة تسعى لتحقيق مقاصد طموحة وتلبية احتياجات ومطالب مشتركة ، مثل الوصول الى بعض الخدمات من قبيل المياه ، والمعدونة المتبادلة لبناء المراكز المجتمعية ، والمدارس ، ومراكز رعاية الطفل ، والمهمات الزراعية ، وتبادل السلع والخدمات .

٦٦ - وبالإضافة الى التدريب والتعليم ، ينبغي أن تقترن تعبئة المرأة الريفية بتغيير المواقف ، وينبغي أن يتغير سلوك المرأة والرجل لكي تتمكن المرأة من الاشتراك في الأنشطة السياسية اشتراكا كاملا .

٦٧ - وقال المشتركون أنه ينبغي تحديد الزعيمات النسائيات على الصعيد المحلي ، اللاتي يقمن بتعبئة المرأة الريفية ، وتشمل المنظمات الوطنية على مستوى القاعدة الشعبية ، وتنسيق الجهود القطاعية على الصعيد المحلي . وأنه ينبغي أن تختار المرأة أولئك الزعيمات السياسيات بنفسها .

٦٨ - وتؤدي المنظمات النسائية دورا حيويا في تعبئة المرأة الريفية ، أما المنظمات الوطنية فليست دائما على علم بحقيقة أوضاع المرأة الريفية . وتقوم المرأة الحضرية غالبا بتوجيه المنظمات النسائية مما يحرم المرأة الريفية من الاشتراك فيها . وتكون المنظمات الوطنية الموجودة أحيانا غير قادرة على تمثيل اهتمامات المرأة على صعيد المجتمع الريفي ، ولهذا ينبغي إعادة النظر في دور هذه المنظمات ، لا سيما بالنسبة لتأثيره على المرأة الريفية .

٦٩ - على أن المنظمات الوطنية قد تكون غير فعالة وعاجزة عن الوصول الى الكيانات السياسية الوطنية . وثمة حاجة الى كيانات وطنية لتوفير اطار عالي للمنظمات النسائية المختلفة . وتنظيم جمعيات على مستوى القاعدة الشعبية داخل اتحاد وطني .

٧٠ - واجمع المشتركون على أنه لا بد من اجراء تنسيق بين الوزارات أو الادارات القطاعية المختلفة على كافة مستويات الادارة لتحسين مشاركة المرأة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتعزيز اعتماد سياسات عالمية بقصد تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية .

الحواشي

- (أ) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، ١٩ حزيران /
يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) .
- (ب) أنظر تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ،
١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) .

تذييل

اسماء المشتركين

الخبراء

نيفيس اليماني (كوبا) ، الأمين العام لاتحاد المرأة الكوبية
كاترين بكنوارن (فرنسا) ، المكلفة بمهمة لدى وزارة الزراعة
ماريا دل كارمن (المكسيك)
سامية فهمي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، مصر
عبد الوهاب عبد الحبيب (اليمن) ، مدير ادارة التنمية الريفية ، وزارة الحكومة المحلية
كاورويو (الصين) ، ادارة الاتصال الدولية ، اتحاد عموم الصين النسائي
كاتوكامبا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الأمين العام ، اتحاد نساء تنزانيا
سلوى مصرى (الأردن)
جوردانكا ماتوفا (بلغاريا)
سيميليا لوهيز مونتانو (كولومبيا) ، نائبة وزير الزراعة ، وزارة الزراعة
حجاب رؤوف ، (ماليزيا) ، شعبة التنمية المجتمعية ، وزارة التنمية الوطنية والريفية
اميناتا تراوور (ساحل العاج)
جرتروودس فيتورنو (موزامبيق)

Organizacao de Mulher Mocambicana, Secretario Nacional de O.M.M

ديب ويرايبانا (سرى لانكا) ، نائب مدير مكتب نساء سرى لانكا
س . زباغا (منغوليا) ، نائب رئيس ، لجنة نساء منغوليا .

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي طلبها مراقبون

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الارجنتين

التذييل (تابع)

اندونيسيا
زيمبابوي
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
كندا
يوغوسلافيا

الأمانة العامة للأمم المتحدة

ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لافريقيا
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

مجلس أوروبا
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

المنظمات غير الحكومية

الرابطة العالمية للمرأة

التذييل (تابع)

الطائفة الدولية للمهاجرين

Consueio Nacional de Los Derechas de la Mujer A.C.

مجلس تنسيق المنظمات اليهودية

Institut Fur Arrarentwickluoz

التحالف الدولي للمرأة - حقوق متساوية ومسؤوليات متساوية

لجنة الهجرة الكاثوليكية الدولية

الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الحرة

الاتحاد الدولي للمشتغلين الاجتماعيين

الاتحاد الدولي للنساء الجامعيات

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

الخدمة الاجتماعية الدولية

الرابطة الدولية للنساء الطبييات

الاتحاد الروماني

Sociedad Mexicana de Tecnicas V Profesionistas

جمعية دراسات المرأة وتنميتها

الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي

الاتحاد الدولي للمرشدات والكشافات البنات

الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي

الاتحاد الدولي لمنظمات النساء الكاثوليقيات
